



كولاً ماري عورق
داد كاي بالاي نيوتيمادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦١/الحدية/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ برئاسة القاضي السيد منعت محمود وعضوية كل من السادة القضاة قزوين محمد السلي وجعفر ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم أحمد بابلان ومحمد صالح التقيدي وعود صالح التميمي وميغويل شمسون قس كوريس وحسين أبو الحسن المائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز – المدعي – المستأنف – / المستأنف عليه متقبلاً / المتولي على الوصف الحصوني السيد عبد العالي السيد علي الموسوي – وكيله المحامي خليل الفواز.
المميز عليه – المستأنف عليه الثاني – رئيس نيوان الوقف الشعبي / إضافة لوظيفته .

الداد /

كانت محكمة استئناف البصرة الاتحادية بصفتها الأصلية قد أهدرت حكماً في الدعوى الاستئنافية المرقمة (٣١٣/٣٢١/٢٠١٠) بتاريخ (٢٠١٠/٦/٣٠) وبمضي بتحويل قرار الحكم الصادر من محكمة بداهة البصرة في الاضطرار المرقمة (١٣٨/٢٠١٠) وقضت بالحكم بـ(١٠%) في المميز عليه (المستأنف عليه الثاني) رئيس نيوان الوقف الشعبي إضافة لوظيفته من المبلغ المحكوم به والذي كان داخلاً في الدعوى فضلاً عن انحصاراً لخصماً ثالثاً لخصماً ثالثاً طلباً بحكم (١٠%) من واردات الوقف من اجور الممثل المطلوب به وان الحكم المذكور قد نقض من رئاسة محكمة التمييز الاتحادية بموجب قرارها المرقم (٣٨١/٣٨٢/٦٥٧/الستئنافية/٢٠١١) في (٢٠١١/٢/٦) لسبباً فأن وكيل المدعي /المستأنف/المميز/ وفي جلسة المرافعة (٢٠١١/٦/١٥) ضمن بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون إدارة الأوقاف رقم (١١٦ لسنة ١٩٦٦) حيث يستلزم عليها وكيل المستأنف عليه رئيس نيوان الوقف الشعبي طلبه الحكم (١٠%) لادارة الوقف من اجور الممثل المطلوب بهما في الدعوى وذلك لمخالفتها للمادة (٢ و ١٣ و ١٤) من الدستور وقد كلفته المحكمة بتقديم نفعه بدعوى وانه قدم ذلك وتم استيفاء الرسم القانوني عن دعواه وقررت المحكمة في الجلسة الموزعة (٢٠١١/٦/١٥) رفض نفعه بدعوى بعدم

كوت ماري عيراق
داد كاي بالاي نييتكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

لعدد: ٦١/التحكيمية/بطن/٢٠١١

ستورية المادة الرابعة من قانون إدارة الأوقاف رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ وتعمد كقاعة وكبيل المستأنف بقرار ترفض طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في (٢٠١١/٦/١٥) وللأسباب الواردة فيها طلباً لتفسيه .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، ذلك لان وكبيل المميز بطن بمضم نصورية المادة الرابعة من قانون إدارة الأوقاف رقم (٤١-السنة ١٩٦٦) والتي نصت في الفقرة (١) منها على (يراقب السيوان الأوقاف الملحقة ويحاسب متوليها ويحفظها (١٠%) من مجموع وارداتها مقابل ذلك ويقوم الدعوى لمنع تحويل الوقف الي ملك متجاوزاً) ذلك لمخالفتها لنوايت أحكام الإسلام بخصوص الوقف وفقاً لتعذهب الجعفري ولما خلفتها أحكام المادة (١٣،١٢،٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لانه لا يجوز الحكم لدائرة الأوقاف (١٠%) من واردات الوقف إلى دائرة الأوقاف وفقاً لتعذهب الجعفري بل يعين وفق شروط الوقف في حجة توفيقية . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان الطعن المثار من قبل (وكبيل المميز) يقتضي دراسته دراسة معطه ومنحصصة في اراء المدارس الاسلامية كافة عند الضرورة لتشريع قانون إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية وفقاً لأحكام المادة (٤٣/الأسب) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بحيث يكون هناك تصاً لتعريفين كافة على اختلاف اتجاهاتهم الإسلامية حتى لا يعارض إلغاء النص المطلوب إغلاجه على ما استقر عليه هذه الآراء او يوافق بينها . وللأسباب المتقدمة يكون القرار المميز صحيحاً قرر تصديقه ورد الطعن التمييزية مع تحميل المميز رسوم التمييز مع التتويه على المحكمة بأنها عندما قررت في الجلسة المؤرخة (٢٠١١/٦/١٥) رفض بطلع وكبيل المستأنف بدعوى بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون إدارة الأوقاف رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ كانت عليها السير في الدعوى وليس جعلها مستأنفة وذلك تطبيقاً لنقل الأخير

كوت شاري عراق
داد كاي بالاي نيستيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦١/اتحادية/طن/٢٠١٢

من المادة الرابعة من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥
ومصر القرار بالانطلاق في ٢٠١٢ / ١ / ٣١ .


الرئيس
مهدي المحمود


العضو
فرووق محمد السايدي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم فهد الجمعي


العضو
اكرم احمد البايان


العضو
محمد صالح التاجيدي


العضو
عزود صالح الشيبسي


العضو
ميثقال هشام الكوريسي


العضو
حسين ابو التمن